تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم[1].

ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل: قال السيوطى فى الهمع: وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن وقيلن: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث «خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد فى صغره وأرعاه على زوج فى ذات يده».

وقول الشاعر:

وَمَـيـــةُ أحـــسنُ الثَّـقَلَيْن جـيـــداً
وسَـــالـفـــةَ وأحـــسَنُهُ قَـــذَالا

وهذا رأى ابن مالك. وردّ أبو حيّان بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذّ اقتصر فيه على السّماع، ولايقاس عليه[2].

وصل ما الزائدة بإنّ وأخواتها:

وصل ما الزائدة بإن وأخواتها يبطل إعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك. نحو إنما زيدٌ قائم قال ابن مالك: وقد يبقى العمل وتجعل «ما» ملغاة، وذلك مسموح فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قـالت ألا ليـتـمـا هذا الحـمـام لنا إلى حـمـامتنا أو نصـفـه فـقـد

يروى بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهمال وأمّا البواقى فذهب الزجاج وابن السّراج إلى جوازه فيها قياساً ووافقهم الناظم، ولذلك أطلق فى قوله: (وقد يبقى العمل)[3].

---

(١) الأشمونى ٢/ ١٧٤.
(٢) الهمع ١ : ٥٩. .
(٣) الأشمونى، ج١، ص ٢٨٤.